

الأضرار البيئية وانعكاساتها على الأمن البيئي والتنمية المستدامة

Environmental damage and its impact on environmental security and sustainable development

د/ طارق غنيمي *

مخبر الدولة والإجرام المنظم، مقارنة قانونية وحقوقية بأبعاد إقتصادية وإجتماعية، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة البويرة، 10000، الجزائر

t.ghenimi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 2025-07-01

تاريخ الإيداع: 2025-04-20

ملخص:

من الضرورة بمكان المحافظة على النظام البيئي الطبيعي عن طريق احترام القوانين والأنظمة البيئية، ومنع مسببات التلوث والانتهاك لهذا النظام، حيث يعتبر التخطيط البيئي من أهم الوسائل العملية ذات البعد التنظيمي لكيفية مواجهة التغيرات المستقبلية في الوضعية البيئية بصفة عامة، كون البيئة الطبيعية تتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة جراء مختلف الأنشطة ذات الطابع التنموي، والتي في معظمها لا تراعي الجانب البيئي، مما يجعل منها خطراً على عناصر البيئة، الأمر الذي يستوجب العمل على إرساء قواعد الأمن البيئي كأهم الأولويات في ظل مختلف الأضرار التي أصابت عناصر البيئة الطبيعية من ماء، وهواء، وتربة، مما انعكس سلباً على الأمن البيئي وعملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: البيئة الطبيعية، الأمن البيئي، التلوث البيئي، الأضرار، التنمية.

Abstract:

It is essential to preserve the natural ecosystem by respecting environmental laws and regulations, and preventing causes of pollution and violations of this system. Environmental planning is considered one of the most important practical means with an organizational dimension for how to confront future changes in the environmental situation in general. The natural environment is exposed to direct and indirect threats due to various development activities, most of which do not take into account the environmental aspect, which makes them a danger to environmental elements. This requires working to establish the foundations of environmental security as a top priority in light of the various damages that have affected the elements of the natural environment, including water, air, and soil, which have had a negative impact on environmental security and the development process.

Keywords : Environment nature, Environmental security, Environmental pollution, Damage, development.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

تعد عملية التنمية أحد الأولويات للدول والحكومات، وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني وباقي المجالات الأخرى، فأصبح موضوعاً من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في مجال الدراسات القانونية والاقتصادية وغيرها من التخصصات، إن مسألة استقطاب وتشجيع العملية التنموية بصفة عامة مسألة مهمة ذات أولوية لدى مختلف الدول، لذلك عملت الجزائر على توفير مناخ ملائم لتشجيع عملية التنمية، لكن الذي حصل هو أن هذا التشجيع والدعم كان له الأثر السلبي على البيئة، أي انعكس سلباً على البيئة باعتبار البيئة ثروة مشتركة بين الأجيال السابقة واللاحقة.

فقد تكون هناك انعكاسات وأضرار على البيئة جراء المشاريع التي تقوم بها القطاع العام أو الخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فأصبحت البيئة تعاني من كل أنواع التلوث مما يؤدي إلى تهديد البشرية، وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى ضرورة اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لحمايتها، ومنحها عناية في مستوى المخاطر التي تهددها، وذلك من خلال الإنضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية، وتعديلات دستورية، وإصدار قانون خاص بالبيئة، كل هذه التدابير من شأنها الحماية والمحافظة عليها.

ولتفادي الإضرار بالبيئة وصيانة الموارد الطبيعية فرض التوجه نحو إدراج البعد البيئي في كل عملية استثمارية وذلك من أجل المساهمة في الدعم والأمن البيئي من جهة، ودعم التنمية المستدامة باستغلال موارد غير ناضبة من جهة أخرى، والتي لا تكون لها أثراً جانبية.

فموضوع هذا المقال له من الأهمية بمكان، كون موضوع الأمن البيئي من أكثر المواضيع الحديثة دراسة على مستوى السياسيين، والقانونيين والاقتصاديين، كما يعتبر من أهم الموضوعات المعاصرة خصوصاً في ظل تسابق الدول في هذا المجال، والعمل على حفظ مواردها الطبيعية ومحاربة جميع أشكال التلوث، والتوجه نحو الطاقة المتجددة، لأجل مواجهة المخاطر المحتملة المهددة للأمن البيئي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبين النتائج السلبية للأنشطة التنموية في حالة لم يراعى فيها الجانب البيئي في عملية التخطيط لإقامة أي مشروع من المشاريع التنموية بصفة عامة، مما يكون له الأثر السلبي على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، والتعرف على مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة، بحيث لا يمكن تحقيق التقدم وتحسين الوضعية الاجتماعية بدون تنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومواكبة الدول في نوعية الانتاج والاستهلاك، لكن هذا لا يكون على حساب عناصر البيئة الطبيعية.

وتحقيقاً لذلك ولمعالجة موضوع هذا المقال نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الأضرار البيئية على عملية التنمية والأمن البيئي ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تبين الجوانب الإيجابية والسلبية لكل المشاريع، والأنشطة التنموية التي لا تضع البعد البيئي في الحسبان، والمنهج التحليلي من خلال تحليل ظاهرة التلوث وأثارها على البيئة، وجمع المعلومات بالدراسة وتحليلها.

وفي إطار إنجاز موضوع هذه الورقة البحثية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين، تناولت في المحور الأول البيئة الطبيعية وعلاقتها بالبرامج التنموية، ثم تطرقت بعد ذلك إلى مفهوم التنمية المستدامة والعوامل المساعدة على تحقيق التوازن البيئي في ظل نظرة بيئية اقتصادية المحور الثاني.

1- ماهية البيئة وعلاقتها بالبرامج التنموية

تعد مسألة حماية البيئة في الوقت الحالي من أكثر إهتماما للمجتمع الدولي أكثر من وقت مضى وهذا، بسبب تعاظم المخاطر المهددة للأمن البيئي بصفة عامة، فالحركة التنموية المتسارعة في مجالات عديدة وخاصة الصناعية منها، والتي كان لها الأثر المباشر على الوضعية البيئية عامة، جعلت من موضوع البيئة يتصدر إهتمامات الاسرة الدولية في هذا الشأن، فمعظم الدول وخاصة السائرة في طريق النمو كانت ترى أن حماية البيئة تأتي في الدرجة الثانية بعد تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الشاملة، لكن هذه النظرة تغيرت فيما بعد، إذ أصبح يسلم العديد من مخططي التنمية في هذه الدول أن حماية البيئة هي مطلب ضروري مما يتطلب سياسة بيئية واضحة المعالم لضبط عملية التنمية الاقتصادية، ومنه إحدث توازن بين حماية مكونات البيئة ودعم التنمية.

1-1- مفهوم البيئة بشكل عام

أدت السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول وخاصة الصناعية منها إلى إحدث أضرارا جسيمة على عناصر البيئة الطبيعية، بمختلف مكوناتها الحيوية كالحيوان، والنبات والاحياء الطبيعية، لم تتوقف هذه الآثار الجانبية عند هذا الحد، بل إمتدت إلى المكونات الألاحوية كالماء، الهواء، التربة، فبات ومن قبل أي وقت مضى إيجاد حلول مستعجلة لوضع حد لهذه التجاوزات، بإنتهاج سياسة واضحة المعالم هدفها حماية البيئة على المدى القريب والبعيد، لا سيما الانتهاكات التي عرفتها من خلال العمليات التنموية، فالبيئة الطبيعية باعتبارها الإطار المعيشي للمجتمعات الحاضرة المستقبلية لم تحظى بالإهتمام التي هو عليه اليوم وهذا نظرا للمخاطر التي تهددها مما يتطلب دعم هذه الحماية وتقويته¹.

1-1-1- الفرع الأول: تعريف البيئة

تعرف البيئة: " مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية الحيوية، والعوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر، حال أو مؤجل على الكائنات الحية، والأنشطة الإنسانية"² كما تم تعريفها أيضا "أن البيئة مخزن أو مستودع للموارد الطبيعية، والبشرية المتوفرة في مكان أو زمان معين، والمستخدم لإشباع حاجات الإنسان"³. وبالرجوع للسياسة الوطنية تجاه حماية البيئة نجد أن المشرع الجزائري لم يحدد تعريفا دقيقا لمصطلح البيئة، وهذا راجع لصعوبة ضبط المصطلح ضبطا قانونيا كاملا من جهة، ولاختلاف آراء الفقهاء، والمختصين في المجال القانوني حول هذا المفهوم الشاسع الدلالة. لكن المشرع الجزائري ذهب الى تحديد مكونات البيئة وهذا في القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بالتحديد في المادة الرابعة منه، إذ يعرف البيئة على أنها "تتكون من الموارد

¹ - د/ طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022، ص 33.

² - نقلا عن د/ حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والاسلامي- دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2015، ص 23.

³ - نقلا عن شادي خليفة جوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، دار عماد الدين، عمان الاردن، 2014، ص 27.

الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".¹

1-1-2- عناصر البيئة محل الحماية القانونية

تشمل البيئة محل الحماية القانونية المكان الذي يعيش فيه الإنسان بمختلف مكوناته الطبيعية من ماء وهواء وتربة، وأيضا البيئة الإصطناعية التي للإنسان دور في وجودها كآثار الحضارات القديمة، والتي تعد موروثا للأجيال الحاضرة والقادمة، وهي العناصر التي لا دخل للإنسان في وجودها، فتواجد هذا النظام البيئي الطبيعي يسبق وجود الإنسان على هذه الأرض وهي:

1-1-2-1- الماء: ويوجد الماء في الطبيعة على شكل سائل في المياه السطحية والجوفية وعلى شكل بخار في الغلاف الجوي، وعلى شكل جليد في بعض مناطق الكرة الأرضية، ويغطي الماء بنوعيه العذب والمالح أكثر من 70% من الكرة الأرضية.² وتعتبر المياه العذبة العنصر الهام والضروري، والتي تمثل 03% من الحجم الكلي للمياه الموجودة فوق الأرض، وهذه النسبة على الرغم من ضآلتها، فإنها تواجه إشكالات لا حصر لها: "تتمثل في تدهور نوعيتها وفي صلاحيتها للوفاء بالاستخدامات المقصودة منها، بسبب التلوث الناشئ عن الأنشطة البشرية المختلفة، وعن الانقلاب الصناعي الهائل، وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى تلويث المياه وجعلها غير صالحة تماما لاستخدامات الحياة".³ وهذا ما دفع بمعظم الدول إلى تكريس حماية للماء من خلال سن تشريعات تخص حماية هذا العنصر الحيوي. والمشرع الجزائري، وعلى غرار باقي مشرعي الدول فقد خصّ هذا العنصر بقانون خاص، وهو القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، حيث حددت المادة الأولى منه المبادئ والقواعد المطبقة لاستعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة.⁴ وقد تناول حماية هذا العنصر من قبل من خلال قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وهذا في الفصل الثالث منه الذي جاء تحت عنوان مقتضيات حماية المياه والأوساط المائية من المواد 48 إلى 58، وزيادة على هذا هناك مراسيم تنفيذية تعالج مختلف استعمالات المياه.

1-1-2-2- الماء: ويعتبر أئمن عنصر من عناصر البيئة، فهو سرّ الحياة أو روحها كما سعي في الحضارات الإنسانية، حيث أن الكائنات الحية لا تستطيع أن تستغني عنه وخاصة الإنسان، والهواء هو العنصر البيئي الوحيد الذي تنتفع منه عناصر البيئة الأخرى والكائنات الحية والكرة الأرضية واليابسة والماء، إلا أنه لا ينتفع من بقية العناصر الموضوعية للبيئة سواء كانت مجتمعة أو فرادى.⁵

والمشرع الجزائري وعلى غرار باقي التشريعات فقد تناول حماية هذا العنصر في الفصل الثاني من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تحت عنوان مقتضيات حماية الهواء والجو وهذا في المواد 44 إلى 47 حيث تناول فيه

1- المادة 04 من قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19/07/2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 43 الصادر في 20/07/2003.

¹ صباح العشراوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 21.

³ سناء نصر الله، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني، منشورات بغدادي، الجزائر، 2013، ص 26.

⁴ راجع المادة الأولى من قانون رقم: 05-12، المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالمياه المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم: 60، الصادر في 27 جانفي 2005.

⁵ د/ أحمد محمد حشيش، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 93.

مفهوم التلوث الجوي، وتفادي إحداث التلوث الجوي، كما ألزم المتسببين في الإنبعاثات الملوثة للجو باتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها، وزيادة على ذلك صدر المرسوم التنفيذي¹ الذي ينظم افراز الدخان والغاز والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا شروط مراقبتها وكل هذا قصد الحماية من خطر تلوث.

1-2-2- التربة: تعد الأرض المحيط الذي نعيش فيه وهي شاملة لكل شيء من تربة وماء وهواء فهي إطار لمنظومة الحياة كلها، وهي البيئة الصالحة والضرورية لنماء النبات والإنتاج الزراعي²، وممارسة الإنسان لكافة نشاطاته، وتعرف بأنها من الأشياء المادية الضرورية للحياة، وهي الطبقة السطحية الرقيقة من سطح الأرض، تشكلت عبر آلاف وملايين السنين، وتعد شرطا أوليا وأساسيا طبيعيا لأي إنتاج، لذلك فإن تطور أي مجتمع بشري بغض النظر عن شكل بنائه الاقتصادي والاجتماعي يرتبط إلى درجة كبيرة بموارد الأرض، التي تلعب دورا أساسيا في حياة الإنسان³.

وأدت زيادة الإنسان الملحة في تلبية احتياجاته إلى الإسراف الشديد في استخدام الأرض بشكل مكثف وإلى الإفراط باستعمال كل ما من شأنه زيادة الإنتاج على حساب البيئة الترابية، وقد نتج عن هذا الإسراف في الاستغلال إلى إجهاد التربة واستنزافها بكيفية أدت إلى تدهورها وأضررت بقدرتها الطبيعية على التجدد التلقائي، وأخلت بالتوازن الدقيق القائم على عناصرها⁴.

وبناء على ما سبق وللحفاظ على هذا العنصر المهم في إطار قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فقد تطرق المشرع الجزائري في الفصل الرابع الذي جاء تحت مقتضيات حماية الأرض، وباطن الأرض وهذا في المواد من 59 إلى 62،

2-1- التخطيط البيئي كأسلوب وقائي في إرساء قواعد الأمن البيئي

يعد البعد البيئي هو أحد الآليات المعاصرة في التخطيط و تجسيد السياسة الوقائية لحماية البيئة، وهذا نظرا لتدهور البيئي السائد في هذا العصر، فكان من الواجب لحماية البيئة الأخذ بهذا الأسلوب كآلية وقائية ومسبق فأدرج ضمن أدوات تسيير وحماية البيئة تجنباً للمخاطر التي قد تنجم في المستقبل .

"يعتبر التخطيط البيئي عملية مكملة ومتكاملة مع عمليات تخطيط التنمية الشاملة، ظهر كمفهوم جديد ليقوم خطط التنمية من منظور بيئي وليضفي الحماية على المكونات البيئية والحفاظ على نوعيتها"⁵.

يعد التخطيط البيئي مفهوما حديثا نسبيا لمجالات التخطيط الوظيفية المعروفة، حيث نشأ على إثر ظهور سلبات التطور الحضاري والتكنولوجي نتيجة لعدة عوامل، أهمها عدم وجود قانون واضح لاستخدام البيئة وللتخطيط البيئي السليم، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضعية البيئية، فالتخطيط البيئي يهدف إلى تحديد الأعمال والتوجهات الوطنية في هذا الشأن، ويقوم على التشاور والتنسيق بين مختلف المتعاملين والمتدخلين في المجال البيئي قصد البحث

1- المرسوم التنفيذي رقم: 138-06، مؤرخ في 15 أفريل 2006، ينظم انبعاث الغاز والدخان و البخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو و كذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 24، الصادر في 16 /04/ 2006.

2- د/ أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 60.

3- د/ أحمد لكحل، مرجع سابق، ص 61.

4- صباح العشراوي، مرجع سابق، ص 19.

1- نقلا عن دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة

مولود معمري تيزي وزو، 2010 ص 40.

عن أفضل اتفاق وأحسن خيار لحماية البيئة بشكل عقلائي وفعال يتوقف تحديد المقصود بالتخطيط البيئي على ضبط المدلول الاصطلاحي للتخطيط من جهة وعلى تحديد العنصر البيئي المعني بذلك من جهة أخرى، فالتخطيط فكرة يقصد بها تحديد الأهداف المراد إدراكها، والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف المشروع المنشودة¹.

1-2-1- مقومات التخطيط البيئي الفعال

تسعى الوظيفة التخطيطية في المجال البيئي إلى تجنب الأخطاء قبل حدوثها ودرء الأخطار قبل وقوعها، فالتخطيط البيئي منهج في الإدارة البيئية تتأثر فعاليته بمصادقية الحلول ووضوح المقاييس المعتمدة وكفاءتها في إحداث التوازن البيئي بما يضمن رخاء ورفاه المواطن في الحاضر والمستقبل بعد التهديدات و الانتهاكات البيئية المتكررة، يحتاج التخطيط البيئي إلى توفر مجموعة من المقومات لضمان تنفيذ المشاريع والطموحات المستهدفة على أرض الواقع بنجاحة وفعالية، تلخص أهمها في لامركزية التخطيط، المشاركة الشعبية، الكفاءة المهنية وافترض التكامل فيما بينها مطلب جوهري لتحقيق نوعية فعالة للتخطيط البيئي².

1-2-2- الأهمية الوظيفية للتخطيط البيئي في دعم الأمن البيئي

لأجل إعطاء قيمة إضافية وحماية فعالة وذات أثر لمكونات البيئة الطبيعية، ومن أجل القيام بعملية تنمية بدون أضرار جانبية، تقتضي الضرورة القيام بعملية التخطيط في كل المشاريع الاستثمارية والاقتصادية عامة للوصول لعملية متكاملة، وهذا نظرا لأهمية كل من التنمية بإعتبارها المحرك الاساسي للإقتصاد الوطني، وحماية البيئة كونها المصدر الاساسي لكل عملية تنمية.

1-2-2-1- الأهمية الحيوية للتخطيط البيئي:

تكمن الأهمية الحيوية للتخطيط البيئي في حماية الأوساط البيئية، ومختلف المكونات من خطر التلوث والتدهور البيئي، باعتبارها مقومات أساسية للتوازن الإيكولوجي، فالاستغلال غير العقلاني والغير الرشيد للثروات وموارد الطبيعية والإقبال المكثف للأنشطة الصناعية والمنهج التقليدي في إنتاج الطاقة كلها عوامل مساهمة في تلويث البيئة وتدهور الوضعية البيئية، المترتبة بها حياة الإنسان والحيوان والنبات، فمن أجل ذلك يعتمد على آلية التخطيط البيئي في إيجاد تقبلاً للحلول المناسبة لكل مشكل بيئي قائم أو محتمل وقوعه نتيجة إنشار الفوضوي للنفايات الصناعية والبعض منها تحتوي على مواد تشكل خطراً في حال صرفها في البيئة الطبيعية، وعدم التخلص منها بطريقة آمنة³.

1-2-2-2- الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي:

تتضمن الحلول البيئية المقترحة في إطار عملية التخطيط البيئي فوائد اقتصادية تنوعه تعود بالنفع على الوضع الاقتصادي ومساره التنموي سواء من خلال إنعاش حركته أو الحرص على استدامة مقوماته، فالممارسات الميدانية في مجال العمل والشغل تؤكد حقيقة التأثير البيئي على صيرورة الإنتاج والمنتوجية، وعلى أهمية التخطيط البيئي في تجاوز العديد من العقبات الاقتصادية المطروحة على أرض الواقع، فالتلوث البيئي يعيق الحركة الحيوية للنظام الاقتصادي

1 -دعموش فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 42.

2 -دعموش فاطمة الزهراء، مرجع نفسه، ص 44.

3 -د/ طارق غنيمي، مرجع سابق، ص 103.

التي تعتمد مدخلاتها ومخرجاتها على الطبيعة، فتفرض عليها ضغوطات تهددها في أنظمتها ومواردها، فتحدث بها عجز يجعلها غير قادرة على الاستجابة المستدامة لمقومات الحركة الاقتصادية الضرورية لدورها الحيوية¹.

2- التنمية المستدامة كعامل من عوامل دعم الأمن البيئي

من بين أهم النتائج التي يمكن تحصيلها نتيجة التخطيط البيئي، هو إستدامة الموارد الطبيعية أي تحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية وعدم الاسراع في نضوب بعضها، بحث تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها من خلال مجموع التقارير التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة، من خلال تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، أو ما يعرف بالموارد الغير مهددة بالنضوب، والتي يمكن تطويرها والاعتماد عليها، أما الموارد الغير المتجددة يتم استغلالها بما يضمن مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، هذا التوجه يؤدي إلى تحقيق التوازن البيئي الأمر الذي يعد أكثر من ضرورة، ويعني المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة وغير المتجددة، مع الاستخدام العادل للثروات الغير المتجددة، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف ليس فقط تحسين للبيئة، وإنما إرساء قواعد الأمن البيئي.

1-2- أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة أساساً إلى إستغلال الموارد والثروات الطبيعية بعقلانية، وعدم إستنزافها بما يؤدي إلى نضوبها وعدم توفيرها للأجيال القادمة، وهو الوفاء بحاجات الأفراد وتحقيق الرعاية الاجتماعية علي المدى القريب والمدى البعيد، ولا يمكن تحقيق ذلك في ظل تدهور الوضعية البيئية وما هي عليه الآن، مما يتطلب وضع خطط تنموية تكون في مستوى الوضع البيئي، ومحاربة كل أشكال التلوث، وذلك من أجل التوصل إلى تحقيق توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد الطبيعية بما يضمن إستدامتها من جهة ثانية.

1-1-2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:

يمكن من خلال نشر الثقافة البيئية في الأوساط الاجتماعية أن تكون لها دوراً فعلاً في حماية البيئة الطبيعية، وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية المحيطة بهم وعدم ترك مسؤولية حماية البيئة للجهات الرسمية فقط، وحثهم على المشاركة الدائمة والفعالة في إيجاد حلول مناسبة في مواجهة مختلف الظواهر البيئية المستحدثة، عن طريق مشاركتهم في تنفيذ وإعداد وتقييم ومتابعة مشاريع وبرامج التنمية المستدامة، والعمل على زيادة المساعدات في التخفيف من الاعباء البيئية من خلال مايلي

1-1-1-2- احترام البيئة الطبيعية:

ترتكز التنمية المستدامة على العلاقة القائمة بين نشاطات الأفراد والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، فهي تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبنية والبيئة الطبيعية، وتسعى إلى تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة انسجام وتكامل².

1 - ديموش فاطمة الزهراء، مرجع يابقي، ص 50.

¹ - راشي طارق، الاستخدام المتكامل للموصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف،

2-1-1-2- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

تسعى التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الأفراد لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا تتجاوز كمية الاستغلال معدلات تجددتها الطبيعية، والعمل على البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات كبيرة تعجز البيئة عن امتصاصها¹.

2-1-2- مبادئ التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات مبادئ وأسس تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشر الاقتصادية، التكنولوجية والاجتماعية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء.

2-1-2-1- إدماج البيئة في البداية:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأقل فعالية من العلاج، وتسعى معظم الدول الآن إلى تخفيف وتقييم الضرر المحتمل من الاستثمارات.

2-2-1-2- تحديد الأولوية بعناية:

اقتضت خطورة ندرة الموارد المالية ومشكلات البيئة التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، فهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للأثار الإنتاجية، الصحية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية².

2-3-1-2- استخدام أدوات السوق حينما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث التطبيق والمبدأ، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم على تدفق النفايات والانبعاثات الغازية، أو فرض رسوم على الوقود وتشجيع استعمال الغاز الخالي من الغازات الملوثة، وذلك بالتخفيض من سعره كما حدث ذلك في الجزائر³.

2-4-1-2- الاقتصاد في القدرات الإدارية والتنظيمية:

يجب السعي إلى تنفيذ سياسات أكثر قدرة وتنظيما، وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تعمل على التقليل من الأخطار البيئية، مثال عن ذلك الحملات الرامية إلى نشر الوعي العام وإطلاع الرأي العام الذي يعتبر أقوى من النهج التقليدي، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الوقود أو وضع قيود الاستيراد لأنواع معينة من مبيدات الحشرات⁴.

أصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند وضع استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا ضروريا فعالا في إطار السياسات المالية، الاقتصادية، التجارية، البيئية والاجتماعية

²- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2010، ص 139.

³- جابر بدران أحمد، اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، 2013، ص 188.

¹- بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 2014، ص 87.

²- جابر بدران أحمد، مرجع سابق، ص 189.

فالتنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل فهي تعتمد على استخدام الموارد الطبيعية¹.

2-2- أساليب تحقيق التنمية المستدامة

إن الآثار البيئية السلبية التي انعكست على البيئة وعلى الموارد البشرية والاقتصادية، من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة، وذلك لما يترتب على هذه الآثار من تأثير بالغ على الناتج الوطني، وأيضاً على إنتاجية المؤسسات والشركات وقدرة الأفراد الصحية على العمل والإنتاج، كما تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من الأساليب:

2-2-1- مدي كفاءة نظم الإدارة البيئية

إن تطبيق نظام إدارة فعال يعمل على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية السائلة والصلبة، كما يعمل على الحد من التلوث البيئي للمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمانية، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه بواسطة أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. ويعمل نظام إدارة البيئة على إعداد سياسة بيئية تسعى إلى تعديل نظام التعامل مع الموارد الطبيعية، حيث أن التقليل من استخدامها يؤدي إلى تخفيض حجم الملوثات الضارة، أو استخدام أنواع معينة من المواد بدل استخدام أنواع أخرى منها، واستعمال الخامات والمواد والطاقة في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطاً بأهداف التنمية المستدامة².

2-2-2- أبعاد التنمية المستدامة

أصبحت فكرة التنمية المستدامة خطة عمل وضعتها دول العالم في برامجها التنموية، وخاصة في عصرنا الحالي، فقد أوضحت محور الحديث في كامل المجتمعات، وبرزت لها أبعاد تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الإنسان في جهده التنموي، في الزراعة والصناعة وغيرها، وكذا تتصل بمناهج الاقتصاد التي تقوم عليه الدول الحديثة.

2-2-2-1- الأبعاد الاقتصادية:

الاقتصاد هو محرك التنمية إلا أنه لا يمكن بناء تنمية بدون موارد بشرية وطبيعية، ومن هنا جاء تصور للتنمية المستدامة بإدخال التكاليف الاجتماعية والبيئية في الحسابات الاقتصادية، حيث أن التنمية الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن... إلخ) والمتغيرات البيئية (التقييم النقدي لأضرار البيئة، نظام الإدارة البيئي... إلخ) وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة التي تحقق الرقي الاقتصادي حاملة معها الكوارث البشرية والطبيعية نتيجة التلوث البيئي³.

³- بلقاسم راجح، مرجع سابق، ص 59.

⁴- أوسريز منور، حمو محمد، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 168.

¹- د/ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دون طعة، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، 2014، ص 93.

2-2-2-2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

تعني التنمية المستدامة إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبذرة للطاقة والموارد المتجددة، زيادة علي ذلك تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي¹.

وذلك عن طريق إحداث تغيير جذري في أساليب الحياة وتحسين مستوى الكفاءة، حيث أنه لابد من التأكيد في هذه العملية من عدم تصدير الضغوط البيئي إلي البلدان النامية².

2-2-2-2- لأبعاد الاجتماعية

في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها الأساسي، من خلال الاهتمام بمكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها، زد علي ذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفاف واستدامة التنوع الثقافي والمؤسسات³.

2-2-2-3- الأبعاد البيئية

2-2-2-1- الحد من إتلاف التربة (استعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي):

أدت الأنشطة البشرية إلى إعادة تشكيل جذري للغطاء النباتي للأرض في العالم، حيث يؤدي التوجيه السيئ والضغط الزائد والنشاط من طرف البشر إلى تدمير التربة في سنوات قليلة، مما يؤدي إلى تقليص تدمير المساحات الزراعية وانخفاض كمية الإنتاج، وهذا بسبب المواد الكيماوية والملوثات المختلفة الناتجة عن النشاط الزراعي، من خلال الاستعمال المفرط للمبيدات ضد الأعشاب والحشرات الضارة واستخدام الأسمدة فكل هذا له أثر سلبي على البيئة⁴.

حيث تؤدي الضغوطات البشرية والحيوانية إلى إتلاف الغطاء النباتي والغابات، كما أن هناك مصائد كبيرة من الأسماك في المياه البحرية والبرية يتم استغلالها بمستويات غير مستدامة⁵.

2-2-2-2- حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، ابتداء من حماية مصائد الأسماك إلى حماية التربة والأراضي المخصصة للأشجار، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيلة بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

²- عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2008، ص 28.

³- راши طارق، مرجع سابق، ص 22.

⁴- زروخي فيروز، مرجع سابق، ص 69.

¹- رزاي سعاد، اشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، 2007-2008، ص 56.

²- جابر بدران أحمد، مرجع سابق، ص 201.

2-2-3-3- صيانة المياه:

التنمية المستدامة تعني وضع حد للاستخدامات المبدرة، وتحسين كفاءة سياسات الماء، وتعني أيضا تحسين نوعية المياه واستغلال المياه السطحية، بحيث لا تحدث اضطرابات في النظم الإيكولوجية التي تعتمد علي هذه المياه، واستغلال المياه الجوفية بما يضمن استمرارها¹.

ففي بعض المناطق يهدد السحب من الأنهار باستنفاد الامتدادات المتاحة، وبالتالي تقل امتدادات المياه، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات البشرية، الزراعية والصناعية تلوث المياه السطحية، ومن هنا فالتنمية المستدامة تسعى إلى صيانة المياه وتحسن كفاءة شبكات المياه².

2-2-3-4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

أدت عمليات التصنيع والاستخدام الكثيف للمحروقات إلى التزايد المستمر في حجم الغازات الملوثة في الهواء، وتضاعفت معها تغيرات ومخاطر كبيرة في البيئة العالمية لعل أهمها: سرعة ذوبان المياه وزيادة مستوى البحر بسبب ارتفاع درجة الحرارة، مما صاحب ذلك تغيير في أنماط تساقط الأمطار والغطاء النباتي والتأثير علي طبقة الأوزون وزياد الأشعة فوق بنفسجية

وفي الأخير يمكن القول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية فهي العمود الفقري للتنمية المستدامة، تقتضي الضرورة تركيز بصور رئيسية على نوعية وكمية المصادر الطبيعية، فعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك لابد من معرفة علمية لإدارة الموارد الطبيعية لسنوات عديدة قادمة، من أجل الحصول علي طرق منهجية مترابطة وتشجيعية مع إدارة نظام البيئة دون زيادة الضغط عليها³.

2-2-3-5- الحيلولة دون تدهور طبق الأوزون:

حيث تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية التي لها الكثير من الآثار السلبية على عناصر البيئة الطبيعية، وذلك عن طريق الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وذلك باستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون آمنة نفقتها محتملة⁴.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية نستنتج أن صيانة الموارد البيئة تعد من أكثر المشاكل التي تواجه الدول والحكومات، وهذا لكونه أساس عملية التنمية وأهم عامل لتحقيق مراتب تأهلها لتحمل مكانة تضمن أمنها الغذائي، في ظل الحفاظ على الموارد البيئية، وبأن تعمل على محاربة كل أشكال التلوث البيئي، تضع خطط وإستراتيجية وطنية تتمثل في التخطيط البيئي، الذي يقوم على دمج كل المشاريع التنموية بصفة عامة كإجراء وقائي، والتصدي لكل الملوثات البيئية، قصد تحقيق وإيجاد المعادلة التي تربط بين التنمية والبيئة، مفاد هذه المعادلة مرتبط بمدى تلبية احتياجات

³- جابر بدران أحمد، المرجع السابق، ص 201.

⁴- د/ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات الموارد والبيئة، مرجع سابق، ص 127.

¹- راشي طارق، مرجع سابق، ص 28.

²- راشي طارق، نفس المرجع، ص 29.

الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وبشرط عدم إلحاق ضرر بالبيئة، فأى ضرر يلحق عناصر البيئة الطبيعية ينعكس بالضرورة سلباً على الأمن البيئي ومنه على العملية التنموية عامة.

* أهم النتائج المتوصل إليها :

- عدم الأخذ بالبعد البيئي في إقامة المشاريع التنموية وهي ضرورة ملحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، قد يكون له أثر سلبي على الوضعية البيئية .
- التنمية المستدامة فكرة اقتصادية حديثة، تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تحقيق تنمية دائمة في الحاضر والمستقبل مع الحفاظ على البيئة الطبيعية
- التخطيط البيئي عملية تهدف إلى التصدي لكل أشكال التلوث بنظرة استباقية، بمعنى دمج البعد البيئي في كل المشاريع التنموية .
- يعد التلوث البيئي الخطر الوحيد وقد يكون الرئيسي لكل المشاكل البيئية بصفة عامة، بحيث يعد المهدد لكل أعمال التنمية الاقتصادية .
- * أهم التوصيات التي يمكن تقديمها :
- العمل على تهيئة الظروف اللازمة لأجل تحقيق تنمية مستدامة تضمن تحقيق الأمن البيئي والأمن الغذائي الذي يعد الدعامة الأساسية لاستقرار المجتمع
- ضرورة الأخذ بالتخطيط البيئي في كل العمليات والأنشطة والمشاريع التنموية، أي دمج البعد كإجراء وقائي لتفادي الانعكاسات السلبية لذلك .
- وضع استراتيجية وطنية شاملة للسيطرة على كل أشكال وأنواع النفايات، التي تصرف في البيئة الطبيعية، والعمل على الاستفادة منها في إقامة مشاريع تنموية تعتمد على تدوير المخلفات .

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- د/ أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2015.
- د/أحمد محمد حشيش، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الكتب القانونية، مصر، 2008،
- شادي خليفة جوارنة، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، دار عماد الدين، عمان الاردن، 2014.
- د/ أوسرير منور، حمو محمد، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010،
- د/ جابر بدران أحمد ، اقتصاد البيئة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، 2013.
- د/حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي- دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2015،
- سناء نصر الله، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني، منشورات بغدادي، الجزائر،
- صباح العشاي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،
- د/ طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022

ثانيا: الرسائل الجامعية

- بلقاسم رابح، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس، 2014
- عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2008،
- دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكر لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010 .
- راشي طارق، الاستخدام المتكامل للموصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010-2011،.
- رزاي سعاد، اشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكر لنيل شهادة ماجستير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، 2007-2008،

ثالثا: المقالات العلمية

- 1- زروخي فيروز، اشكالية التنمية المستدامة وتحدياتها، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2، أفريل 2018.
- 2- ناصر مراد، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2010.

رابعا: التشريع

- 1- قانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 / 07 / 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 43 الصادر في 20 / 07 / 2003.
- 1- قانون رقم: 12-05، المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالمياه المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم: 60، الصادر في 27 جانفي 2005.
- 1- المرسوم التنفيذي رقم: 138-06، مؤرخ في 15 أفريل 2006، ينظم انبعاث الغاز والدخان و البخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو و كذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 24، الصادر في 16 / 04 / 2006.